

نموذج كمى مقترح لاستخدام بيانات التكاليف فى تخطيط

الأسعار على المستوى القومى

دكتور هشام احمد حسو*

مقدمة :-

بصماتها على سلوك الافراد لما تقوم به من دور مزدوج كمحدد اساسى لنفقات الفرد من ناحية وباعتبارها تصب فى النهاية كعائد لمدخلات العملية الانتاجية فى صورة أجور وإيجارات وفوائد وأرباح مما يحدد الدخل المتاح للانفاق اصلا .

ولذلك تنشأ الحاجة الى دراسة الأسعار وأسلوب تحديدها وكيفية السيطرة عليها بما تتبعه الدول من أنظمة اقتصادية متباينة ويندرج تحت كل نظام مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها لتحقيق الأهداف الاجتماعية للنظام السياسى المتبع فى دولة ما .

ويتحدد السعر عادة فى النظام الرأسمالى بأسلوب اليد الخفية الذى اقترحه ادم سميث ، فحرية الانتاج تمثل جانب العرض وحرية الاستهلاك تمثل جانب الطلب ويتحدد السعر تلقائيا كمحصلة لتفاعل هاتين القوتين وما يؤثر فيهما من عوامل متعددة اوردها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية فى اسهاب وتفصيل . اما النظام الاشتراكي فيتبع خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تتطلب تقديم سلع معينة مختارة فى زمن محدد فالعرض يتم التحكم فيه بسيطرة الدولة على وسائل الانتاج وكذلك فإن الطلب مدروس بعناية بمعرفة الهيئة المركزية للتخطيط ويتحدد السعر

تستلزم دراسة الأسعار الماما جيداً ودراسة متعمقة للنظريتين الاقتصادية والمحاسبية وما بينهما من علاقة ارتباط واضحة .

فمن وجهة النظر الاقتصادية يمثل السعر عنصر الموازنة بين العرض والطلب فى النظام الاقتصادى الحر ، فزيادة الطلب على سلعة ما يؤدى الى ارتفاع السعر بفعل عوامل السوق فيزيد المنتج من انتاجه ويدخل الى السوق العديد من المنتجين فيتمدد العرض حتى يتعادل الطلب مع العرض فى ظل سعر التوازن الذى يحقق الرضى للمستهلك والمنتج .

ومن وجهة النظر المحاسبية فنجد ان مجموع تكاليف الانتاج تمثل أسعار المدخلات التى تتضافر جميعها لتحديد تكلفة السلعة ويتم تقديمها للسوق لتتحول هذه التكاليف الى قيم وينشد المنظم ان تزداد القيمة التى يضيفها السوق على السلعة عن التكلفة التى تحملها فى سبيل انتاجها ربها من زيادة القيمة عن مجموع عناصر التكاليف .

ومما لاشك فيه ان مقدار الربح أو الخسارة التى يحققها المنظم تؤثر على قراراته المتعلقة بالاستمرار فى انتاج السلعة أو زيادة المنتج منها أو التوقف عن انتاجها وما يتصل بذلك من قرارات ادارية . وبالتالى لا يمكن ان نغفل اهمية الأسعار فهى تترك

* استاذ مساعد فى المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية الجامعة الكويت .

الخاصة أو كنتيجة لتمتعها بميزات معينة غير متاحة لوحدة اقتصادية غيرها .

ويتم تحديد اثمان عناصر التكاليف باستخدام السياسات المحاسبية المتعارف عليها .

ب . يجب ان يتضمن السعر عائداً مناسباً على رأس المال المستثمر ولا يقل العائد عن سعر الفائدة المتاح بالسوق ، ولا يتبع ذلك عند القياس المحاسبى التقليدى ولكنه اجراء يتبع عند اتخاذ القرارات على المستوى القومى لمعرفة التكاليف الحقيقية للنتاج .

ج . يجب ان يغطى السعر كافة المكافآت والحوافز التى ستمنح للعمال عند قيام الوحدة بتحقيق اهدافها الممنوعة بها بكفاية او عند زيادة الانتاج الفعلى عن المخطط . وذلك مع مراعاة ان بعض السياسات الادارية فى المجتمعات الاشتراكية والتعاونية تقدم نصيباً للعمال فى ارباح الوحدة الاقتصادية كما ان بعض النظم الرأسمالية تقدم اسهما للعمال كنوع من الحوافز التى يضمن مساهمتهم فى زيادة الانتاج كأصحاب للمنشأة من ناحية ولا يحمل المنشأة اى تكاليف نظراً لأن الأسهم الممنوحة تعتبر توزيعاً للأرباح وليست من عناصر التكاليف .

د . ليس من المفروض ان يتضمن سعر كل منتج عائداً للتنمية او لتحقيق الرفاهية ، فقد تقدم الدولة بعض السلع الضرورية بأسعار تقل كثيراً عن تكلفتها لتحقيق اهداف اجتماعية الا انه من الضرورى ان تحقق الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة فائضاً مناسباً وذلك عند النظر اليها كوحدة متكاملة بالرغم من تواجد بعض الوحدات الانتاجية التى تحقق خسائر بسبب تحقيقها لأهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة .

هـ . يشترط ان تستطيع الدولة بطاقتها ان تقدم السلعة أو الخدمة المطلوبة بالقدر الذى يحتاجه السوق وفى الوقت المناسب حتى تستطيع الدولة ان تفرض السعر المناسب . وفى هذه الحالة سيحصل القطاع الخاص على ربح مساو لعائد التنمية الذى تحققه شركات القطاع العام المملوكة للدولة وتستطيع الدول ان تعين القطاع الخاص او تحد من استغلاله باستخدامات السياسات المالية المناسبة وفرض الضرائب او منح الاعانات . الا ان عدم قدرة الدولة على توفير السلع أو الخدمات المطلوبة سيؤدى الى خلق سوق غير رسمية للسلع والخدمات ويتوافر سعر آخر للسلع وهو السعر الذى يحقق التوازن بين العرض والطلب وتفقد الدولة قدرتها على تحقيق اهدافها كما ان هبة الدولة تصبح موضع تساؤل وشك .

بالأسلوب الذى يحقق اهداف تلك الهيئة باعتبارها وكيلاً عن المجتمع ويلزم لتلك الهيئة أدوات علمية تساعد فى تحقيق اهدافها ومن اهم هذه الأدوات بيانات تكاليف الانتاج .

ومن الجدير بالذكر ان النموذجين السالف الاشارة اليهما للنظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى انما يمثلان طرفى نقيض للنظمة الاقتصادية المتباينة المتبعة فعلاً فى الواقع العملى وتوجد بينهما العديد من الأنظمة التى تتجه الى الفكر الرأسمالى او ينجذب نحو التيار الاشتراكى على الأمور الادارية فى الدولة وممن يمتلكون القوة لتنفيذ ذلك .

الهدف من البحث

يهدف هذا البحث الى توضيح الدور الذى يلزم ان تقوم به الهيئة المركزية للتخطيط والوحدات الاقتصادية التابعة للدولة عند تخطيط الأسعار على المستوى القومى ، ويتم ذلك بأسلوب مبتكر لتطوير نموذج رياضى سبق اقتراحه لمعالجة بيانات التكاليف بالشكل الذى يتفق مع اهداف النظام الاقتصادى على المستوى القومى من حيث اشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات بقدر طاقة المجتمع واحتياجات افراده وتوفير فائض اقتصادى يلزم لاعادة الاستثمار ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . كما يعزز من أهمية هذا الأسلوب المبتكر السلسلة عند التطبيق العملى مع استخدام الحاسبات الالكترونية فى تحليل البيانات المتعلقة بآلاف السلع وآلاف الوحدات الاقتصادية وتقديم النتائج المطلوبة على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى المستوى القومى بالدقة والسرعة اللازمين .

اهمية التسعير على المستوى القومى

يتم تسعير بعض السلع والخدمات فى كل من الدول الاشتراكية والرأسمالية على مستوى قومى لأهمية هذه السلعة وعلاقتها الوثيقة برفاهية افراد هذا المجتمع . ف يتم تحديد سعر الخبز فى الدول الغنية والفقيرة ويتم تسعير الكهرباء وغير ذلك بحسب الأهداف التى ينشدها المجتمع والقائمين على اموره .

ويتم مراعاة القواعد الآتية عند تحديد الأسعار على المستوى القومى :

أ . يجب معرفة اثمان كافة عناصر التكاليف التى تحملها الوحدة الاقتصادية لانتاج السلعة او تقديم الخدمة المعنية ، والمطلوب هو معرفة التكلفة المعيارية للسلعة او الخدمة ، وليس الثمن الذى تحمله الوحدة الاقتصادية كنتيجة لعدم كفايتها الادارية او لظروفها

المنهج المقترح لتخطيط الأسعار

يهدف هذا المنهج الى تطوير النموذج الرياضى المقدم من الاستاذ (1) Gordon باضافة بعض المتغيرات اليه وحذف بعض المتغيرات الاخرى حتى يمكن الاستعانة ببيانات التكاليف التى تقدمها الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة للهيئة المركزية للتخطيط فى تخطيط الاسعار على المستوى القومى ، ويساعد هذا النموذج فى تحديد اسعار السلع والخدمات التى تقدمها هذه الوحدات على النحو الذى يؤثر بدوره على باقى اسعار السلع والخدمات التى يقدمها القطاع الخاص عن طريق المنافسة الحرة بينهما .

ويعتمد النموذج المقترح على قيام الهيئة المركزية للتخطيط بتحديد السلع والخدمات التى سيتم انتاجها وتصنيفها الى سلع ضرورية وبيع عادية وبيع كمالية على ان يتم تحديد الفروض الواجب مراعاتها عند تسعير هذه السلع . فمثلا يتم توفير عائد مناسب على السلع العادية يستخدم فى تمويل خطط التنمية . اما عائد السلع الكمالية فيستخدم لتمويل الاعانة التى تقدم لتخفيض اسعار السلع الضرورية عن تكلفتها وربما لتحقيق فائض لتمويل عملية التنمية او لتقديم دعم ضرورى للوحدات الاقتصادية التى تنتج بقصد التصدير وتوفير العملات الاجنبية .

وتتلخص القاعدة العامة للتسعير فى ان تقوم الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة بأداء دورها الانتاجى بأكبر كفاية ممكنة وتقوم كل وحدة اقتصادية بتحديد الاسعار باستخدام النموذج الرياضى المقترح الذى يستعين ببيانات التكاليف المعيارية التى يتم تبويبها بحسب علاقتها بحجم الانتاج الى تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة وفقا لمفهوم الطاقة المستغلة فى الانتاج وبحيث تصبح عملية تقدير السعر مفهومة ومطبقة كقاعدة محاسبية معلومة وبإشراف الهيئة المركزية للتخطيط . وتقوم الهيئة المركزية للتخطيط بأعداد معاملات محددة مركزيا بالشكل الذى يساهم فى النهاية فى تحقيق اهداف الهيئة المركزية للتخطيط . ومن الطبيعى ان تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتعديل هذه المعاملات من سنة لأخرى بحسب ما يتضح من التطبيق العملى أو بحسب أى تغير يتم فى الظروف بالشكل الذى لم يمكن التنبؤ به عند التخطيط . كما انه يمكن ان يتغير تصنيف سلعة من مجموعة معينة (كمالية مثلا) الى مجموعة السلع العادية كنتيجة لارتفاع مستوى المعيشة .

وقبل ان نعرض النموذج المقترح وكيفية حساب المعاملات الواردة به سنوضح اهم الفروض التى يستند اليها هذا النموذج مع عرض المزايا التى يمكن ان تتحقق عند تخطيط الاسعار .

1- ان كل وحدة اقتصادية تابعة للقطاع العام تقوم بانتاج منتج وحيد حتى تتجنب المشاكل الخاصة بتحميل التكاليف الغير مباشرة على المنتجات المتنوعة واختلاف معدلات المزج بين المنتجات وغيرها من مشكلات التكاليف .

2- ان تطبق كل وحدة اقتصادية تابعة للدولة نظاما متكاملًا للتكاليف المعيارية مع تبويب عناصر التكاليف الى متغيرة وثابتة بحسب الطاقة المستغلة ووفقا لأسس موحدة ومفاهيم متعارف عليها بين الوحدات الاقتصادية من ناحية والهيئة المركزية للتخطيط من ناحية اخرى .

3- ان يتوفر لادارة الوحدة الاقتصادية التابعة للقطاع العام القدرة الفنية والبشرية لتطبيق النموذج الرياضى مع توافر الحاسبات الالكترونية او خدماتها حتى يتم تقدير سعر المنتج .

4- ليست هناك وفورات يمكن ان تحققها ادارة الوحدة الاقتصادية من تعديل انتاجها فى الأجل القصير .

5- ان تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بمراجعة القواعد التى تقوم الوحدة الاقتصادية بتطبيقها والتحقق من مطابقتها للقواعد العامة المتبعة بمعرفة جميع الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام وانه يتم تطبيق المعاملات المحددة بمعرفة الهيئة المركزية للتخطيط بدقة .

6- ضرورة تطوير اساليب القياس المتبعة فى محاسبة التكاليف بالشكل الذى يتفق مع التطورات التكنولوجية المتبعة عمل (2) .

وفيما يلى اهم المزايا التى سيجققها استخدام هذا النموذج فى تخطيط الاسعار :

1- ان الوحدة الاقتصادية التابعة للدولة تهدف الى تقديم الانتاج المخطط لها مسبقا بأكبر كفاية وحافزها فى ذلك هو تحقيق اقصى ربح ممكن لأن الاسعار محددة على اساس التكاليف المعيارية وزيادة الكفاية ستؤدى الى تخفيض التكاليف الفعلية وبالتالي زيادة الربح .

2- ان للعمال نصيبا من هذا الربح يزيد بزيادته وينقص بنقصانه حتى فى الوحدات الاقتصادية التى لا تحقق ارباحا فستحصل على اعانة مساوية لانخفاض سعر البيع عن التكلفة المعيارية للانتاج ، فاذا

بالنسبة لباقي الرموز المستخدمة بالنموذج الرياضي .

٢ الربح المعياري الذي تستهدف الوحدة الاقتصادية تحقيقه خلال الفترة المحاسبية المقبلة وهي السنة عادة .

ر الربح الفعلي الذي حققته الوحدة الاقتصادية عن تلك الفترة المحاسبية .

ل حصة الحكومة في المال المستثمر في الوحدة الاقتصادية .

ت-غ التكاليف المتغيرة المعيارية
ت-غ التكاليف المتغيرة المعيارية للوحدة من الإنتاج

نصيب الوحدة من المنتج من التكاليف المتغيرة الفعلية للوحدة من المنتج

المعيارية للعمالة .
التكاليف الثابتة المعيارية للعمالة .

م التكاليف الثابتة المعيارية بحسب الطاقة المستغلة
ث التكاليف الثابتة الفعلية

السعر المعياري للوحدة من المنتج .
السعر الفعلي للوحدة من المنتج .

م - المبيعات المقدرة للفترة المقبلة .
م - المبيعات الفعلية المحققة خلال تلك الفترة .

ج - حجم الإنتاج المعيارى للفترة المقبلة :

ح - حصة الدولة من الأرباح الفعلية التي حققتها

ن - نصيب العمال من الأرباح الفعلية التي حققتها

ويكون تتابع تطبيق النموذج الرياضي المقترح كما يلي:

أولاً : تقدير الربح المعياري الذي يجب ان تحققه الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المأهولة

السنة عادة - المقبلة .

$$\overline{E} + \overline{J} = \overline{r}$$

$$\frac{2}{\frac{1}{2} + \frac{1}{3}}$$

الانتاج المعيارى ويتم تقدير حجم المبيعات والانتاج بمعرفة الوحدة الاقتصادية تحت اشراف الهيئة المركزية للتخطيط ولكن مدى العلاقة بينهما واثرها على سعر البيع الفعلى فهو من اختصاص الهيئة المركزية للتخطيط وحدها .

$$س = س + م - ج - اوت - غ$$

اكبر (3)

فمن الجدير بالاشارة اليه ما يلى :

- 1- ان سعر البيع الفعلى لوحدة المنتج يجب الا يقل بأى حال من الأحوال عن التكاليف المعيارية المتغيرة اللازمة لتقديرهما للمجتمع .
 - 2 - ان السعر المعيارى لوحدة المنتج سيتساوى مع سعر البيع الفعلى لها فى حالة تساوى حجم المبيعات المقدرة خلال الفترة المقبلة مع حجم الانتاج المعيارى .
 - 3 - فى حالة احتمال زيادة حجم المبيعات المقدرة عن حجم الانتاج المعيارى فان سعر البيع الفعلى لوحدة المنتج سيفوق سعر البيع المعيارى المقدر لها وتتحكم الهيئة المركزية للتخطيط فى مقدار هذه الزيادة بحسب تحديدها للمعامل هـ4 اما فى الحالة العكسية وهى زيادة حجم الانتاج المعيارى عن حجم المبيعات المقدرة فان سعر البيع الفعلى لوحدة المنتج سينخفض عن السعر المعيارى لها فى حدود معينة تقررها الهيئة المركزية للتخطيط وتحكمها فى نفس المعامل هـ وبشرط الا ينقص سعر البيع الفعلى لوحدة المنتج عن التكلفة المعيارية المتغيرة اللازمة لانتاج الوحدة .
- ومما لا شك فيه ان المعادلة رقم (3) ستحل الى حد ما محل ميكانيكية السوق المفترض توفرها فى النظام الرأسمالى الذى تسود فيه المنافسة الكاملة .

كما ان الهيئة المركزية للتخطيط ستتخذ ما يلزم لها من اجراءات لتحقيق التوازن بين السعر الفعلى والسعر المعيارى لوحدة المنتج فى الأجل القصير بتعديل المعامل هـ4 وفى الأجل الطويل بتعديل الهياكل الانتاجية التى تقوم بانتاج هذا المنتج بزيادة الطاقات الانتاجية اللازمة فى حالة زيادة حجم المبيعات المتوقعة بصفة مستمرة عن حجم الانتاج المعيارى او بتحويل الطاقة الانتاجية الى انتاج مغاير - بقدر ما تسمح به المقترضات الفنية للانتاج - فى حالة زيادة الانتاج المعيارى عن المبيعات المقدرة بصفة دائمة .

رابعا : فى نهاية الفترة المحاسبية يتم حساب رقم الربح الفعلى الذى حققته الوحدة الاقتصادية .

ويتضح من هذه المعادلة ان الربح المستهدف للوحدة الاقتصادية يتكون من العناصر الاتية :

- 1- عائد على حصة الحكومة فى المال المستثمر فى الوحدة الاقتصادية
- 2 - نصيب العمال من الارباح والذى سيعاد توزيعه عليهم مرة اخرى كحوافز على الانتاج ويتم حسابه على اساس نسبة معينة من اجورهم .
- والجدير بالذكر ان هذين العنصرين السابقين يمثلان الحد الأدنى للارباح التى يجب ان تحققها اى وحدة اقتصادية تابعة للدولة باعتبارهما تكاليف ضمنية .

3- عائد يمثل مساهمة الوحدة الاقتصادية فى تحقيق التنمية الاقتصادية او الرفاهية الاشتراكية ويتم حسابه على اساس نسبة معينة تحددها الهيئة المركزية للتخطيط وتختلف بحسب المجموعة المنتجة اليها وحدة المنتج التى تقدمها الوحدة الاقتصادية وترجع بمقدار المال المستثمر فى الوحدة الاقتصادية ومعدل دورانه محسوباً على اساس نسبة تغطية للتكاليف المعيارية اللازمة للانتاج . . ويلاحظ انه بالنسبة لبعض الوحدات الاقتصادية التى تقدم منتجا ضروريا يباع بتكلفته ولا تستهدف الهيئة المركزية للتخطيط تحقيق عائد للتنمية من وراء انتاجه مكتفية بمساهمته فى تحقيق الرفاهية الاشتراكية بتوفير منتج ضرورى بسد احتياجات المجتمع بسعر يتناسب مع المقدرة الشرائية للمستهلكين من ذوى الدخل المحددة ، فان هـ = صفر فى هذه الحالة .

ثانيا : يمكن تقدير السعر المعيارى الذى ينتظر ان تباع به وحدة المنتج خلال الفترة المقبلة .

$$س = س + م - ج - اوت - غ$$

فسعر البيع المعيارى للوحدة من المنتج يستهدف تغطية التكاليف المتغيرة المعيارية اللازمة لانتاج الوحدة مضافا اليها نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة المعيارية بحسب الطاقة المستغلة وكذا مساهمتها المخططة فى تحقيق التنمية او الرفاهية الاشتراكية .

ثالثا : يجب ان يتاثر سعر البيع الفعلى لوحدة المنتج بحسب العلاقة المتوقعة بين المبيعات التقديرية وحجم

تكاليف الانتاج ويوزع على العمال كجزء لاتمام اعمالهم في الوحدة الاقتصادية بحسب المعايير .

2 - حافظ اضافي كنصيب العمال في حالة زيادة الارباح الفعلية عن الارباح المعيارية .

ومن الجدير بالذكر ان هذا النموذج الرياضى يحقق المزايا السابق الاشارة اليها - قبل عرضه - عند تخطيط الاسعار على المستوى القومى الا انه يلزم الاشارة الى قاعدتين هامتين .

القاعدة الاولى: وتتعلق بكيفية عمل النموذج في حالة عدم تحقيق الوحدة الاقتصادية التابعة للدولة للارباح المعيارية او تحقيقها لخسائر سواء كانت مخططة ام غير مخططة .

القاعدة الثانية: وتتعلق بالدراسات التى تجريها الهيئة المركزية للتخطيط لتحديد المعاملات المركزية التى تؤثر على الانتاج التى يسفر عنها تطبيق هذا النموذج الرياضى

القاعدة الاولى: يحقق النموذج الرياضى السالف ذكره النتائج المتوقعة اذا حققت الوحدة الاقتصادية ارباحا فعلية تفوق الارباح المعيارية او اذا تساوت الارباح الفعلية مع الارباح ، او قلت الارباح الفعلية عن المعيارية ولكن لأسباب لا تدخل ضمن نطاق مسئولية ادارة الوحدة الاقتصادية التابعة للدولة .

اما اذا كانت الارباح المعيارية تقل عن الارباح الفعلية ، واثبت تحليل الانحرافات ان ادارة الوحدة الاقتصادية مسئولة عن ذلك فان نصيب العمال من الارباح الفعلية والممثل في حوافز اساسية التى يتم حسابها بالمعادلة رقم (6) يجب ان يقل بمقدار يتناسب والنقص الذى لحق بنصيب الهيئة المركزية للتخطيط المحدد بالمعادلة رقم (5)

وفي حالة تحقيق الوحدة الاقتصادية التابعة للدولة لخسائر مخططة مسبقا بسبب تقديمها لمنتج ترى الهيئة المركزية للتخطيط تقديمه بسعر اقل من تكلفة انتاجه لتحقيق اهداف اجتماعية مثلا ، فيجب ان تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتقديم التمويل اللازم لتغطية الفرق بين السعر المعيارى والسعر الفعلى لبيع وحدة المنتج والذى يساوى العائد على حصة الحكومة فى المال المستثمر ونصيب العمال المخطط والممثل في حوافز اساسية ، وعندئذ يستمر عمل النموذج الرياضى ويحقق النتائج المتوقعة .

القاعدة الثانية: تقوم الهيئة المركزية للتخطيط باجراء دراسات مستفيضة تستهدف تحديد المعاملات المركزية 1- هـ، 2- هـ، 3- هـ، 4- هـ، 5 الواردة بالنموذج

$$ر = س - غ - م - و - ت - ج (4)$$

فالربح الفعلى يساوى ايرادات البيع الفعلية مخصوما منها كافة التكاليف المتغيرة والثابتة الفعلية . وتوزع الارباح الفعلية على عنصرين اساسيين :
1 - نصيب للعمال كحافز على الانتاج بكفاية ، وبالرغم من ان الربح يعتبر معيارا هاما لتقييم الاداء الا انه ليس المعيار الوحيد فهناك معايير اخرى يجب الاهتمام بها وخصوصا في النظم الاشتراكية .

ب - نصيب الهيئة المركزية للتخطيط باعتبارها المهمة على توجيه فوائض الوحدات الاقتصادية الى الاستثمارات معينة تستلزمها التنمية الاقتصادية او الى وجهات اخرى تحقق الرفاهية الاشتراكية .

ب - نصيب الهيئة المركزية للتخطيط باعتبارها المهمة على توجيه فوائض الوحدات الاقتصادية الى استثمارات معينة تستلزمها التنمية الاقتصادية او الى جهات اخرى تحقق الرفاهية الاشتراكية . ويتم حساب نصيب الهيئة المركزية للتخطيط من الربح باستخدام المعادلة الآتية :

$$ح = هـ + ل - هـ \times \left| \frac{ر}{ت + ت - ت - ت} \right| \times هـ - ر - ر (5)$$

فنصيب الهيئة المركزية للتخطيط يتمثل في :

- 1- العائد على حصة الحكومة فى المال المستثمر .
- 2 - مقدار مساهمة الوحدة الاقتصادية فى التنمية الاقتصادية او الرفاهية الاشتراكية .
- 3 - جزء محدد من زيادة الارباح الفعلية عن معيارية يتم تحديده بتحكم الهيئة المركزية فى المعامل 5- هـ .

اما نصيب العمال من الربح فيتم حسابه كما يلى :

$$ن = هـ - \frac{هـ}{2} \times \left| \frac{ر}{ت + ت - ت - ت} \right| \times هـ - ر - ر (6)$$

ويتمثل نصيب العمال من الربح فى العنصرين الآتين :

- 1- حافظ اساسى مخطط مسبقا ويدرج ضمن

فمن المعادلة رقم (7) يتضح أن

$$(10) \quad \frac{q_n}{n} = q$$

$$1 + \text{ش} + \text{م} + \text{ش} = -\text{م} + 1$$

ای آن
م = م + ش + ش م

وبالنسبة للمعامل $\frac{1}{1+r}$ تمثل نسبة الربح التي يجب ان توزع على العمال حوافز اساسية وبحسب هذا المعامل في صورة نسبة مئوية من اجمالي الاجور التي يحصل عليها العمال في الوحدة الاقتصادية وبشرط الاتزيد المكافآت التي يحصل عليها العمال عن حد معين لان زيادة الاجور ستؤدي الى زيادة الاستهلاك كما قد يقابلها ايضا زيادة في الادخار الفردي ، وتقوم الهيئة المركزية بدراسة ميزانية الاسرة وحجم الدخل وكيفية انفاقه والمرونة الداخلية واثرها على الاستهلاك والادخار حتى تستطيع ان تحدد حجم المكافآت التي تمنح للعمال .

وبالنسبة للمعامل هـ الذى يمثل معدل عائد التنمية الاقتصادية والرفاهية الاشتراكية الذى تساهم به الوحدة الاقتصادية فى الصناعة المعينة لتحقيق اهداف التخطيط القومى . فيتم حساب هذا المعامل بعد تحديد حجم المدخرات اللازم اعادة استثمارها لتحقيق التنمية الاقتصادية ونصيب الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة فى تقديم المال اللازم لذلك ، ويضاف اليه مقدار الدعم المالى الذى يلزم لبعض الوحدات الاقتصادية التى تقوم بتحقيق اهداف تتعلق الرفاهية الاشتراكية ، وتعتبر الفوائض الاقتصادية التى تحققها الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة المصدر الاساسى لتمويل هذه

ويسهل تقدير العائد على رأس المال المستثمر على أساس سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي للدولة بناء على دراسات عرضة للقروض المحلية والاجنبية . فسعر الفائدة لابد ان يعكس الطلب الجارى على رؤوس الاموال والمعروض منها شأنه في ذلك شأن اى سعر ، ويتم تحديده على المستويين المحلى والعالمى .

(7) قن = ق۱ + م۱ن

حيث ق تمثل قيمة احد الاصول في الوحدة الاقتصادية وحيث ق ن تمثل قيمة هذا الاصل بعد مرور فترة زمنية ن بفرض اعادة استثمار الارباح الناتجة من استخدامه وفقا لمعدل العائد على المال المستثمر .

(8) إذا $\frac{q_n}{q_{n+1}} = 1$

وإذا كانت القوة الشرائية لوحدة النقد تتغير بمعدل π خلال الفترة الزمنية n فإن المعادلة رقم 1 ستصبح

$$(9) \quad \frac{n}{r} + 1 = \frac{q}{q-n}$$

حيث أن $q^- = q + 1$ | ش

وحيث ان م ستصبح العائد على رأس المال المستثمر
معدلاً بحسب التغييرات التي تطرأ على القوة الشرائية

الدولة في جزء من نتيجة النشاط يتم حسابه بالمقدار

| ١ - هـ

وتقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتحديد هذا المعامل
بمراعاة الاعتبارين الآتيين :

1 - إذا حققت الوحدة الاقتصادية التابعة للدولة
خسائر لأسباب غير متوقعة ولأسباب تخرج عن نطاق
مسئولية ادارة الوحدة الاقتصادية فإن الخسائر يتم
توزيعها بين الدولة والعمال بنفس النسبة التي يحددها
المعامل هـ وبشرط ألا تتجاوز الخسارة النصيب المحدد
للعمال كحواجز أساسية وتقوم الهيئة المركزية للتخطيط
بدراسة وتحليل اسباب ونتائج هذه الخسائر واتخاذ ما
يلزم من اجراءات نحو اعانة الوحدة الاقتصادية او غير
ذلك بحسب ما تستوجبه الدراسة التي تجريها .

2 - في حالة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأرباح
اضافية تزيد عن الأرباح المقدرة بالخطة القومية فإن
نصيب العمال من هذه الأرباح الاضافية والذي يتم
حسابه بالمقدار (1 - هـ) يجب الا يزيد بالاضافة الى
الحواجز الأساسية المحسوبة بالمعامل هـ عن الحد
الأقصى المقرر توزيعه على العمال لضمان المحافظة على
التوازن بين الدخل والاستهلاك والادخار على المستوى
القومى .

وفي الأجل الطويل لا يختلف الدور الذى تقوم به
الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة عما يمكنها القيام
به في الأجل القصير ولكن العبء الأكبر يقع على الهيئة
المركزية للتخطيط حيث تقوم بتعديل المعاملات سالفة
الذكر بحسب ما أسفرت عنه عملية التنمية الاقتصادية
والاجتماعية وبمراعاة التغييرات التى طرأت على
الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالدولة ويتم توزيع
الاستثمارات الحالية بمراعاة الأسعار الظلية للمواد
الأولية وخدمات الانتاج الأساسية بحيث تتناسب
الأسعار الفعلية للسلع والخدمات النهائية مع الأسعار
الظلية لعناصر الانتاج المستخدمة في سبيل تقديمها
واللهيئة المركزية للتخطيط تعديل هياكل الانتاج الحالية
بالاشتراك مع ادارة الوحدات الاقتصادية لتحقيق
استخدامات افضل وكفاءة اكبر في استغلال الموارد .

الخلاصة والتوصيات :

قد لا يخرج هذا البحث في بعض اجزائه عن محاولة
للعرض المركز المنظم لما هو قائم في مجالى التكاليف
والاقتصاد وفقا لأحداث الدراسات معتمداً في ذلك على
الدراسة النظرية المتعمقة مع قابليتها الواضحة

الاحتياجات ويراعى عند تحديد معدل العائد
الاعتبارات الآتية :

1 - نوع المنتجات التى تنتجها الوحدة الاقتصادية
واعتبارها من المنتجات الكمالية أو العادية أو
الضرورية أو المعدة للتصدير ، ويجب اعادة النظر كل
فترة محاسبية في المجموعة التى تنتمى اليها بعض
المنتجات نظرا للتطورات المستمرة التى تلحق بطبيعة
احتياجات افراد المجتمع والتى قد تتسبب في نقل منتج
معين من مجموعة السلع والخدمات الكمالية الى
مجموعة السلع والخدمات الضرورية او التوسع في
التصدير او انقاصه بحسب الظروف الاقتصادية
السائدة بالمجتمع او المحيط به .

2 - حصة الدولة في المال المستثمر في الوحدات
الاقتصادية التابعة لها .

3 - معدل دوران المال المستثمر في الوحدة
الاقتصادية على أساس عدد مرات تغطية المال المستثمر
في الوحدة الاقتصادية للتكاليف المعيارية اللازمة
للانتاج .

وبالنسبة للمعامل هـ والذي يعد في صورة نسبة
مئوية تمثل حساسية السعر ومرونته بالنسبة
للمبيعات .

فهذا يستلزم دراسة للمرونة السعرية والمتعلقة
بمدى قاتر حجم المبيعات بالتغيرات في اسعار بيع وحدة
المنتج وكما تستلزم دراسة للمرونة الدخلية لأفراد
المجتمع ومدى تأثير حجم الدخل في الطلب على سلع
وخدمات معينة . ويمكن للهيئة المركزية للتخطيط دراسة
العلاقة بين متغيرين اقتصاديين أو أكثر والتعبير عنها
بدالة يمكن الحصول عليها من واقع معادلة او عدة
معادلات للانحدار الخطى المتعدد وعن طريق ايجاد
معاملات التفاضل لهذه الدالة نستطيع قياس معدل
تغير المتغيرات التابعة بالنسبة لتغير المتغير المستقل .

ويجب ان تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بهذه
الدراسة لكل مجموعة من السلع والخدمات المتجانسة
في سلاسل زمنية حتى يمكنها تحديد هذا المعامل بدقة
نظرا لأهميته في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلى .

اما المعامل هـ فهو نسبة مئوية تمثل نصيب الدولة
من نتيجة النشاط الذى حققته الوحدات الاقتصادية
التابعة لها عن الفترة المحاسبية المنتهية والذي قد
يختلف عما سبق تقديره بالخطة القومية ، ويشترك
العمال في الوحدات الاقتصادية التابعة لها عن الفترة
المحاسبية المنتهية والذي قد يختلف عما سبق بالخطة
القومية ، ويشترك العمال في الوحدات الاقتصادية مع

للتطبيق العملي باستخدام أسلوب المحاكاة وبمعاونة الحاسب الأليكترونى .

وقد قام هذا البحث نموذجاً رياضياً أدى إلى تعديل جوهرى فى نموذج قائم بالفعل ومقدم فى أوائل السبعينات ، ويهدف النموذج المقترح إلى تأكيد العلاقة بين تحديد الأسعار على مستوى الوحدة الاقتصادية وبالشكل الذى سيؤثر حتماً على تحديد الأسعار على المستوى القومى . وقد استند هذا النموذج الرياضى على البيانات الكمية للتكاليف سواء تلك الواردة بدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية أو تلك التى لم يعتاد الفكر المحاسبى على تضمينها بهذه الدفاتر والسجلات ، كما يشتمل هذا النموذج الرياضى

على معاملات خاصة يمكن تغييرها بمعرفة الهيئة المركزية للتخطيط لى تناسب ظروف كل مجموعة من السلع ذات الخصائص المعينة بحسب دورها فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة القومية . ومن الضرورى مراعاة الفروض التى تم الاعتماد عليها والحدود التى يعمل هذا النموذج المقترح فى إطارها ، وللتخلص من بعض هذه الفروض أو الحدود فإن استمرار البحث فى هذا الموضوع ما يزال قائماً علاوة على إمكان إجراء بعض الدراسات المقارنة على نظم الأسعار المطبقة فى بعض الدول التى تنتهج أسلوب التخطيط القومى بأنواعه المتعددة كالاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا والعراق .

المراجع

- (1) Gordon, Myron J. " Method of Pricing for A Socialist Economy,
The Accounting Review, Vol. XLV, July 1970, No.3.
P. 430.
- (2) Kaplan Robert S., The Evolution of Management Accounting
The Accounting Review, Vol. LIX No.3, July 1984.
P.P. 390-418.
- (3) Christenson, Charles, The Methodology of Positive Accounting,
The Accounting Review, Vol. LVIII No.1., January 1983,
P.P. 1-21.
- (4) Whittington , G., On the Use of the Accounting Rate of Return
in Empirical Research, Accounting & Business Research,
Summer 1979, PP.201-208.
- (5) Financial Accounting Standards Board (FASB), Financial Reporting
and Changing Prices, Statement of Financial Accounting
Standards No.33 (September 1979).